

## وجهات نظر IPEN لما بعد عام 2020 الخاصة بالاجتماع الثالث للفريق العامل مفتوح العضوية

هناك نتيجة واحدة مطلوبة من عملية ما بعد عام 2020: ينبغي عليها "وضع توصيات حول أهداف قابلة للقياس دعماً لخطة العام 2030 للتنمية المستدامة". واستجابة لذلك، تبنت اللجنة التوجيهية في الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات العضوية الثابتة (IPEN) تعهداً خاصاً بأهداف التنمية المستدامة والتخلص من المواد السامة في صفحة واحدة وذلك في تشرين الأول/أكتوبر من عام 2018، حيث يقدم شرحاً حول الإجراءات اللازمة للوصول إلى مستقبل خالٍ من المواد السامة والتي تعد شأناً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة (راجع الملحق 1 أدناه). ويتجلى ذلك في مجموعة من الأوراق حول مواضيع ذات صلة بعملية ما بعد عام 2020 قامت بوضعها كل من IPEN وشبكة العمل حول مبيدات الآفات PAN في عام 2017، وتتضمن أهدافاً قابلة للقياس دعماً لخطة العام 2030.

من وجهة نظرنا، يجب أن تتضمن أي اتفاقية عالمية حول السلامة الكيميائية ترقية للمقاربة الاستراتيجية للإدارة الدولية للمواد الكيميائية SAICM (SAICM2.0) وإطاراً تمكينياً، كما ينبغي أن تتضمن الخصائص التالية:

- رؤية غير مقيدة زمنياً ونطاقاً واسع يشملان دورة الحياة بأكملها، بما في ذلك النفايات.
- إطار تمكيني يعمل كمظلة تنطوي تحتها كافة الاتفاقيات المعنية بالمواد الكيميائية والتي سيصادق إعلان وزاري على عناصرها في عام 2020 ومن ثم تتبناه الجمعية العامة في الأمم المتحدة في وقت لاحق.
- آليات مالية جديدة إضافية ومناسبة ومستدامة ويمكن توقعها بحيث تكون متاحة لجميع أصحاب الشأن المعنيين بغية تناول قضايا المواد الكيميائية والنفايات.
- مساهمات لأهداف التنمية المستدامة قابلة للقياس.
- مشاركة مفتوحة وشاملة وشفافة من قبل كافة أصحاب الشأن مع مقاربة متعددة القطاعات.

يجب أن تكون رؤية SAICM والإطار التمكيني غير مقيدتين زمنياً، وأن يشملا الوقاية والاحتياطات كأولويات، وأن يعمل على حماية صحة الإنسان والبيئة. ويجب أن يتضمن نطاق SAICM2.0 كامل دورة الحياة وكافة النفايات كما هو موضح في الهدف 12.4 من أهداف التنمية المستدامة والذي ينص على أهمية تحقيق "إدارة سليمة بيئياً للمواد الكيميائية وكافة النفايات خلال دورة حياتها..."

يجب أن يشمل الإطار التمكيني الجديد كافة الاتفاقيات متعددة الأطراف المرتبطة بالمواد الكيميائية تحت مظلة واحدة عالية المستوى. ويجب أن يسمح نص الاتفاقية التمكينية بإمكانية إبرام اتفاقيات ملزمة قانونياً في المستقبل بشأن القضايا موضع الاهتمام. كما ينبغي أن يحترم الإطار التمكيني الاستقلالية القانونية لكافة الاتفاقيات التي يشملها ويقدم عدة خصائص أساسية:

- زيادة الترابط بين الأهداف والتنفيذ وصياغة التقارير.
- مسؤولية سياسية عالية المستوى.
- تنفيذ كامل لمساهمات السلامة الكيميائية فيما يخص أهداف التنمية المستدامة.
- إمكانية الوصول إلى خطط عمل وطنية ممولة وإلزامية للاتفاقيات ضمن الإطار.
- مشاركة مفتوحة وشاملة وشفافة ومتعددة القطاعات لمختلف أصحاب الشأن.

يغطي النطاق الواسع لـ SAICM العديد من أشكال التعرض للمواد الكيميائية التي تقع خارج إطار الاتفاقيات الكيميائية الراهنة. ومع التنامي السريع الراهن لإنتاج المواد الكيميائية واستخدامها في البلدان النامية، تزداد الحاجة لأن تكون SAICM فعالة وأقوى وأكثر قدرة، بحيث تحصل على الأولوية السياسية المناسبة والموارد الكافية. يجب أن تتضمن SAICM2.0:

- عدد معقول من الغايات الطموحة مع أهداف لها تواريخ محددة وتقدم مساهمات قابلة للقياس في أهداف التنمية المستدامة.
- أسلوب مراجعة شامل ودوري لتقديم التقارير.
- تمويل مناسب وقابل للتنبؤ ومستدام يتضمن استيعاب التكاليف داخلياً للصناعات المنتجة للمواد الكيميائية على المستوى العالمي. فمن شأن ضريبة مقدارها 0.1% على قطاع صناعة المواد الكيميائية أن توفر 5.8 مليار دولار أمريكي سنوياً يمكن استخدامها لتنفيذ إجراءات السلامة الكيميائية بما يتوافق مع مبدأ ريو السادس عشر.
- مشاركة فعالة لكل المنظمات في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية (IOMC) والأمانة العامة في مختلف الاتفاقيات.
- عدم إعادة اختراع عناصر SAICM مثل المؤتمر الدولي أو النظام الداخلي أو المكتب أو غيرها من العناصر التي تمتلك سجل عمل فعال.

## الملحق رقم 1. المستقبل الخالي من السموم أمر أساسي من أجل التنمية المستدامة

بصفتنا منظمات مجتمع مدني تعنى بالشأن العام، فقد انضمنا إلى الحملة العالمية لمستقبل خالٍ من السموم كجزء متأصل من التنمية المستدامة. تنطوي رؤيتنا على عالم لا تشكل فيه المواد الكيميائية والنفايات مصدراً للضرر ويمتلك جميع الناس الحق في التمتع ببيئة آمنة وصحية بحيث تكون خالية من التهديدات السامة للمنظومات البيئية المحيطة وللأجيال المستقبلية. وسنقوم بما يلي:

1. تطبيق مبدأ التحوط وإعطاء الأولوية للنظر في تطبيق التدابير الوقائية (مبدأ ريو الخامس عشر)
2. تعزيز مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات على قدم المساواة مع الرجل، والعمل على الحصول على بيانات مبنية وفق النوع الاجتماعي، وتعزيز السياسات التي تحمي المرأة من المواد الكيميائية والنفايات الضارة. (الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة)
3. الدفاع عن المصالح الفضلى للأطفال أثناء رسم وتطبيق وإنفاذ قوانين الصحة العامة والبيئة والعمل وذلك من أجل حماية الأطفال من المواد السامة والتلوث. (الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة، اتفاقية حقوق الطفل)
4. العمل على السحب التدريجي لإنتاج مبيدات الآفات الكيميائية واستخداماتها وخاصة مبيدات الآفات عالية الخطورة، ووضع برامج وطنية لتعزيز الزراعة البيئية وتطبيقها من أجل دعم الزراعة المستدامة. (الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة)
5. الكشف عن التلوث والمواد الكيميائية في المنتجات والإجراءات، والالتزام بحق الحصول على المعلومات وتطبيقه فيما يخص انبعاثات المواد الكيميائية والنفايات والتصريح عن وجودها في المنتجات بشكل كامل. (الهدف الثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة، مبدأ ريو العاشر)
6. تحديد المواقع الملوثة وتوصيفها والدعوة إلى تنظيفها بشكل مستدام، بما في ذلك المشاركة الفعالة للمجتمعات وضمن المساواة بين الأجيال وتعزيز الترميم البيئي. (الهدف الخامس عشر من أهداف التنمية المستدامة)
7. رفع سوية الوعي العام حول المواد الكيميائية والنفايات الضارة، بما في ذلك من خلال مراقبة الهواء والأراضي والماء والطعام والمنتجات والأشخاص، وتعزيز وضع وتطبيق إجراءات وبدائل أكثر أمناً، بما في ذلك البدائل غير الكيميائية والقوانين المعززة من أجل التقليل من التلوث ووضع حد له. (الهدف السادس والثاني عشر والسادس عشر من أهداف التنمية المستدامة)
8. العمل على تقليل ملوثات المحيطات والقضاء عليها، بما في ذلك الزئبق والملوثات العضوية الثابتة والمواد الكيميائية المخلة بالإفرازات الغددية والمواد البلاستيكية. (الهدف الثاني عشر والرابع عشر من أهداف التنمية المستدامة)
9. إجراء تدقيق للنفايات، وتعزيز إعادة التدوير ومبدأ صفر نفايات، والدفع نحو سياسات من المهد إلى المهد دون إعادة تدوير المواد الكيميائية السامة في منتجات جديدة. (الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة)
10. الدفاع عن وإنفاذ سياسات الصحة والسلامة المهنية التي توفر الحق في المعرفة وتعطي الأولوية للوقاية والاحترار وتضع حدوداً للتعرض بالنسبة إلى المجموعات السكانية المستضعفة وتؤمن حماية متكافئة في مكان العمل والمجتمع. (الهدف الثامن والتاسع من أهداف التنمية المستدامة)
11. العمل مع الحكومات بغية حظر مواد التغليف والمنتجات البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد، وحظر الرصاص في الطلاء والورنيش واللك والبقع والمينا والصقيل والطلاء السفلي (برايمر) والطلاء المستخدم لمختلف الأغراض. (الهدف الثالث والثاني عشر والرابع عشر من أهداف التنمية المستدامة)
12. المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات وتطبيق السياسات والاتفاقيات حول المواد الكيميائية والنفايات على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي. (الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة، مبدأ ريو العاشر)
13. المطالبة بامتثال القطاع الخاص بمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية حول الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وتحمله مسؤولية استيعاب كافة تكاليف إنتاج المواد الكيميائية داخلياً بما في ذلك النفايات والبنية التحتية لإعادة التدوير، وتبنيه مسؤولية المنتج الممتدة، وتقديمه معلومات شاملة حول سمية المواد الكيميائية بما في ذلك مواد النانو، وتحقيقه لصفر انبعاثات من المواد الكيميائية والنفايات السامة أثناء الإنتاج؛ وتطبيقه للكيمياء الصديقة للبيئة من أجل تصنيع منتجات غير سامة ومتينة وقابلة لإعادة الاستخدام. (الهدف الثامن والتاسع والثاني عشر والسابع عشر من أهداف التنمية المستدامة، مبدأ ريو السادس عشر)